المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 79/ شهر كانون الاول/ سنة 2023

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27

Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

# اصلاح الميزان التجاري العراقي التركي
# واثره في تغيير واقع العلاقات العراقية التركية لصالح العراق

# Reforming the Iraqi-Turkish trade balance Its impact on changing the reality of Iraqi-Turkish relations in favor of Iraq

**م. د. بثيينة حسيب سلمان**
**Butheina Hasib Salman**
**buthena_ad@uomustansiriyah.edu.iq**
**كلية الادارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية**

**الكلمات الرئيسية: المعاهدات او الاتفاقيات الدولية، اوامر بول بريمر، اتفاقية لوزان**

**Keywords: International treaties or agreements, Paul Bremer's orders, Lausanne Agreement**

**المستخلص**

بالرغم من العلاقات المتشعبة بين العراق وتركيا والتي في الغالب تصب في الصالح التركي لا سيما الجانب الاقتصادي فالميزان التجاري العراقي التركي يوضح حجم الاستيرادات العراقية المرتفعة من تركيا مقارنة مع حجم الصادرات والتي تكاد ان تكون مقتصرة على المواد الخام خصوصا النفط، ومع ذلك يلاحظ استمرار تركيا بانتهاج سياسة لا تعبر عن حسن الجوار والتي تظهر في مواقفها السياسية والاقتصادية والمائية، وهو ما يتطلب من العراق اعادة تنظيم الجانب الاقتصادي مع تركيا بما يضمن اصلاح العجز التجاري معها والذي استفحل بعد 2003 ليكون ورقة ضغط على تركيا لتعيد النظر بمواقفها مع العراق، ويعطي العراق مرونة اكبر في اتخاذ ردود تجاه تلك المواقف.

**Abstract**

Despite the complex relations between Iraq and Turkey, which are mostly in the Turkish interest, especially the economic aspect, the Iraqi-Turkish trade balance shows the high volume of Iraqi imports from Turkey compared to the volume of exports, which are almost limited to raw materials, especially oil. However, it is noted that Turkey continues to pursue a policy that does not express good neighborliness, which appears in its political, economic, and water positions, which requires Iraq to reorganize the Iraqi economic side with Turkey in a way that ensures the repair of the trade deficit with Turkey, which increased after 2003, to be a pressure card on Turkey to reconsider its positions with Iraq, and gives Iraq a greater flexibility in response to these situations.

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية / السنة الحادية والعشرون/ العدد 79/ شهر كانون الاول/ سنة 2023
Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

## المقدمة

شهدت العلاقات العراقية التركية منذ 2003 تغيرات سواء على الصعيد السياسي و الدبلوماسي والعسكري ام الاقتصادي (المائي، التجاري، السياحي)، والتي في الغالب كانت وما تزال في الصالح التركي فانفتاح التجارة والسياحة العراقية تجاه تركيا والاستثمار العراقي فيها وهو ما اسهم في انعاش الاقتصاد في تركيا، ومع ذلك نلاحظ موقف تركيا مع العراق اخذت اتجاهاً بعيد عن حسن الجوار ظهرت من خلال افعالها السياسية والعسكرية والاقتصادية المتجسدة بسياستها المائية لنهري دجلة والفرات ،وهذا ما يتطلب من الحكومة العراقية الاسراع في احداث تغيرت في الاقتصاد العراقي تسهم في انعاش الاقتصاد وتقليل الاعتماد على الخارج خصوصا تركيا لسد الطلب المحلي، وهو ما يعني ضمنا اصلاح عجز الميزان التجاري العراقي التركي وامكانية اتخاذ الحكومة العراقية ردود تجاه تلك المواقف، خصوصا تلك المتعلقة بالاستيرادات منها بما لا يحدث اثار اقتصادية خطرة على الاقتصاد العراقي جراء تلك الردود ، فاذا ما سعى العراق الان مثلا الى قطع الاستيرادات او تقليلها سوف يعني ارتفاع في الاسعار لا سيما السلع الغذائية غير ان ذلك لن يحدث اذا ما تحقق التحسن في الانتاج المحلي وتقليل الاستيرادات، وهو ما يعطي العراق امكانية اكبر في اجبار تركيا على الرجوع الى تعاملات افضل في ضل حسن الجوار بما يسهم في تغيير واقع العلاقات بين البلدين لتكون لصالح العراق.

**اهمية البحث.** يركز البحث على الاسباب التي اسهمت في احداث عجز في الميزان التجاري والسبل والحلول التي يمكن من خلالها معالجة ذلك العجز، وهو ما سيسهم في اعطاء فرصة اكبر للعراق في اتخاذ ردود مناسبة تجاه السياسة التركية بحقه.

**مشكلة البحث.** يعاني العراق منذ 2003 ولغاية الان جمله من التحيات مع تركيا برزت في مواقف اخذت الجانب غير المرغوب به من قبل تركيا على الصعيد السياسي والعسكري والاقتصادي والمائي تجاه العراق، وهو ما اثر عليه بشكل كبير سوف يتم ايضاحه من خلال البحث، لذا لابد للحكومة العراقي اتخاذ الاجراء الانسب والاصلح تجاه تلك المواقف المستفزة مع ضمان اقل تأثير على العراق من جميع النواحي لا سيما الاقتصادية وارتفاع الاسعار في حال تقليل او قطع الاستيرادات.

**فرضية البحث:** يعتمد البحث على فرضية مفادها ان الميزان التجاري العراقي التركي له اثر في تغير تعاملات الحكومة التركية تجاه العراق من جميع الجوانب سواء الاقتصادية منها او السياسية.

**هدف البحث.** للبحث اهداف يمكن تشخيصها بالاتي:

1- تحديد مواطن الخلل في الاقتصاد العراقي والتي اسهمت في توسع الاستيرادات وتفاقم العجز في الميزان التجاري .
2- ايضاح المواقف التركية تجاه العراق مع تقديم خيارات لردود العراق.
3- تقديم جمله من الحلول لمعالجة الخلال الموجودة في الاقتصاد العراقي.
4- توضيح اثر الميزان التجاري في احداث تغير في المواقف التركيا تجاه العراق.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

**الحدود البحث: -**

الحدود الزمانية:- تضمنت الحدود الزمانية حالة الاقتصاد العراقي وواقعه منذ 2003 .

الحدود المكانية:- تضمنت البحث الحدود المكانية (العراق) حالة دراسة.

**كلمات مفتاحية البحث:** المعاهدات او الاتفاقيات الدولية: توفق بين شخصين او اكثر على احداث اثاراً قانونية معينة، وقد يتضمن وثيقة واحدة او اكثر وتحت أي مسمى بهدف تنظيم جانب معين او اكثر كالسياسي ام الاقتصادي ام العسكري... الخ.

اوامر بول بريمر: وهي الأوامر الـ (100) لبول بريمر والملزمة على الحكومة العراقية والشعب العراقي ولها اثار وتبعات مباشرة وغير مباشرة على مجمل الواقع العراقي.(وكبيديا)

اتفاقية لوزان: وهي المعاهدة التي ابرمت بمدينة لوزان في سويسرا بين مصطفى اوردوغان والوفد البريطاني والتي ضمت الاعتراف بتركيا كدولة وتحديد حدودها.(وكبيديا)

**منهجية البحث:-** لغرض اثبات فرضية البحث اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والاسلوب التحليلي.

**دراسات سابقة:** خصصت العديد من الدراسات السابقة لتناول موضوع الدراسة المتعلقة بالجانب التركي فعلى صعيد المياه قدمت عام 1999اطروحة دكتوراه بعنوان مشكلات المياه في العراق في ظل السياسات المائية التركية وتأثيرها في الامن الغذائي من قبل احمد عمر الروي، وفي 2004 قدم السيد عبد الغني عبد العزيز رسالة ماجستير بعنوان السياسة المائية التركية واثرها في الامن القومي العربي، كما قدمت بثينة حسيب رسالة ماجستير بعنوان الامن المائي وتأثيره على التنمية الزراعية في العراق عام 2006، وكل تلك الدراسات اكدت على ان السياسة التركية تشكل تهديداً للأمن المائي والزراعي في العراق ،اما على الصعيد التجاري فقد قدمت الباحثة بان صلاح عبد القادر اطروحة دكتوراه عام 2007 بعنوان الضرائب الكمركية في العراق والاثار المترتبة عليها والتي اسهمت في توضيح اثر الضرائب الكمركية في المؤشرات الاقتصادية مثل الانتاج والاستهلاك والتشغيل والادخار هذ كما قدم الباحث مالك عبد الرحيم رسالة ماجستير عام 2013 بعنوان تحليل اثار السياسة الكمركية في الاقتصاد العراقي للمدة من 1995-2010 واكدة الدراسة الى اثر الضرائب الكمركية في حماية الانتاج الوطني وتوسيع الافاق التجارية، كما الف الدكتور احمد عمر الراوي عام 2013 كتاب بعنوان دراسات في الاقتصاد العراقي بعد 2003 الواقع والتحديات وخلص الكتاب الى ان واقع الاقتصاد العراقي يعاني جملة من التحديات التي على الدولة تذليلها لإنجاح عملية التنمية الاقتصادية في العراق وفي 2015 قدم الباحثان حيدر عبد الحسين والاء شمس الله بحث بعنوان تفعيل دور الضرائب الكمركية (ضريبة الاستيراد )في العراق من اجل توسع بنود الايرادات العامة وخلص البحث الى ضرورة اعتماد الضريبة الكمركيه لتقليل الاستيرادت لزيادة الايرادات من جانب واعادة تنظيم الواقع الاقتصادي العراقي، وف وقدم سمير عبد شمران رسالة ماجستير بعنوان السياسة الكمركية وتأثيرها في استدامة الامن الغذائي في العراق للمدة من (2003-2021) وخلصت الدراسة الى ان السياسة التجارية المتجسدة بالتعرفة

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

الكمركية لها اسهام كبير في تغير الواقع التجاري في العراق وتخفيف الفجوة الغذائية التي استفحلت في الاقتصاد العراقي خصوصا بعد 2003.

**هيكلية البحث:** استند البحث إلى ثلاث مباحث إضافة إلى المقدمة لأثبات الفرضية وهي:

المبحث الأول: واقع الميزان التجاري العراقي التركي للفترة 2003-2020.

المبحث الثاني: طبيعة العلاقات العراقية التركية.

المبحث الثالث: سبل اصلاح الميزان التجاري.

الاستنتاجات والتوصيات.

## المبحث الأول: الواقع الاقتصادي والتجاري للعراق مع دول الجوار بعد 2003.

يعد الميزان التجاري من اكثر المؤشرات أهمية كونه يسهم في توضيح الوضع الاقتصادي للبلد وتتركز قيمته في تحليل مكوناته وليس في قيمته المطلقة فقط، وبذلك لابد من معرفة مكوناته وهيكلية أي طبيعة السلع (كونها مادة أولية ام نصف مصنعة ام مصنعة) إلى اجمالي الصادرات، كما انه يعد الفارق بين انتاج الدولة وانتاجه الكلي (أي الفارق بين السلع التي قام البلد بإنتاجها وبين الطلب الكلي للدولة سواء كان لأغراض الاستثمار ام لأغراض الإنتاج ام التخزين (مجموعة كويتي، 2019)، كما انه يعد جزءاً من الحساب الجاري إضافة إلى المعاملات مثل الدخل من صافي الاستثمار الدولي وكذلك المساعدات الدولية، وبذلك فان الميزان التجاري يعد مرأة للواقع الاقتصادي بشكل عام وبيان للوضع الحقيقي الذي يعيشه الاقتصاد فإذا ما كان الميزان التجاري فائض يعني ذلك ان الإنتاج المحلي قد فاق الطلب المحلي. ويعرف الميزان بانه هو الفرق بين الاستيرادات والصادرات للبلد خلال مدة زمنية معينة وقد يكون فائض إذ ما كانت الصادرات اعلى من الاستيرادات او قد يكون عجز ان كان الاستيرادات اعلى من الصادرات. كما يعرف بانه الفرق بين الصادرات او الاستيرادات سواء كانت سلع او خدمات خلال فترة زمنية معينة ثم تصديرها او استردادها من الدولة (فرح قنديل، 2020)، ويتم التعامل في الميزان بعملة الدولة او بعملة الاتحاد الشائعة له، ويتم حسابه وفق المعادلة التالية:-

الميزان التجاري (Bot) = اجمالي السلع والخدمات المصدرة – اجمالي قيمة السلع والخدمات المستورة (حسين العتوم،2021).

### المطلب الاول: ارتباط العراق تجاريا ببلدان الجوار

يربط العراق بدول العالم العديد من النشاطات التجارية لا سيما بلدان الجوار (سوريا، الاردن، ايران، الكويت، السعودية، تركيا) ويظهر ميل الميزان التجاري العراقي للعجز خلال كل تلك الفترة مع كل تلك البلدان، والجدول التالي يوضح اجمالي الميزان التجاري العراقي مع بلدان الجوار وكذلك الميزان التجاري العراقي التركي خلال الفترة (2003-2015)

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

جدول (1) التعاملات التجارية للعراق مع دول الجوار للمدة (2003-2015) مليون ديناراً

| السنوات | قيم الصادرات مع دول الجوار | قيم الاستيرادات مع دول الجوار | الميزان التجاري |
|---|---|---|---|
| 2003 | 29.35 | 38.24 | -0.89 |
| 2004 | 21.11 | 4312.5 | -4291.39 |
| 2005 | 177.43 | 12042934.6 | -12042757.17 |
| 2006 | 39.19 | 2168386.8 | -2168347.61 |
| 2007 | 129831.9 | 111648.7 | 16183.2 |
| 2008 | 194789.48 | 483938.2 | -289148.72 |
| 2009 | 155588.9 | 942903.5 | -787314.6 |
| 2010 | 213816.2 | 2406826.7 | -2193010.5 |
| 2011 | 239052.1 | 3862774.6 | -3623722.5 |
| 2012 | 308760.4 | 2010600.1 | -1702339.7 |
| 2013 | 202496.9 | 2471034.8 | -2268537.9 |
| 2014 | 76306.3 | 2072260.3 | -1995954 |
| 2015 | 9226.1 | 13539662.4 | -13530436.3 |

المصدر: جمهوريه العراق، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء والتخطيط، المجموعة الاحصائية للسنوات (2003-2016).

من استعراض الميزان التجاري العراقي مع بلدان الجوار يمكن ان نلاحظ انه قد شهد طيلت تلك المدة عجزا تجسد في ارتفاع الاستيرادات من بلدان الجوار بمعدلات فاقت التغير في معدلات الصادرات (لا سيما عامي 2005 و 2006 ويمكن ارجاع السبب الى الاحداث السياسية والصراعات الطائفية التي شهدها العراق خلال هاذين العامين، وتراجع حجم الإنتاج الفعلي والاستثمار)، في حين شهد عام 2007 تحسناً في الميزان التجاري خلال ذلك العام، او يمكن ارجاع اسباب تغلب الاستيرادات على الصادرات خلال مدة الدراسة فيمكن ان نرجعه الى الظروف التي احاطت بالاقتصاد العراقي والتي ذكرت في المبحث الاول .

## المطلب الثاني/ اسباب تغلب الاستيرادات العراقية على صادراته

يمكن ان نوعز اسباب تغلب الاستيرادات العراقية من دول العالم وبالخصوص بلدان الجوار على الصادرات إلى عدة اسباب يمكن ان نوجزها بما يأتي:

اولا- قوانين سلطة الائتلاف والتي حكمت العراق بعد 2003 بقيادة بول بريمر والتي أسهمت في رفع مستويات الاستيرادات ومنها:

1- قرار رقم (12) بتاريخ 2003/7/8 الخاص بتحرير التجارة وفتح الحدود للاستيراد والتصدير (سياسة تحرير التجارة، دور العراق).

2- قرار رقم (38) بتاريخ 2003/9/19 والذي فرضت بموجبه ضريبة إعادة اعمار العراق والبالغة 5% على كافة الاستيرادات واعفاء بعض السلع كالغذاء والملابس والكتب غير انه اعفى قوى التحالف والمتعاقدين مع التحالف والمنظمات الدولية والوكالات التي تقدم المساعدة.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

3- قرار(54) بتاريخ 2004/2/24 المتعلق بسياسة حريه التجارة والذي تلى قرار (12) بموجبه علقت كافة التعريفات الكمركية والرسوم وضرائب الاستيرادات بأنشاء ضريبة إعادة الاعمار هذا كما تضمن هذا القانون إمكانية بيع وشراء العملات الأجنبية العراقية وحرية إخراجها خارج البلاد دون قيد او شرط تحد من حرية تدفق رأس المال إلى الداخل والخارج ولا يسمح للدولة بفرض أي قيود على المدفوعات (عاش العراق الجديد، الأوامر القانونية (26)، 2003)

4- قرار81 والذي بموجبه يمنع العراقيين من حفظ البذور المهجنة وتجوز لها فقط لأغراض الغذاء وحصرهاً بالبذور الامريكية فقط (عاش العراق الجديد، الأوامر القانونية (26)، 2003)

**ثانيا- تعطيل المعامل والمصانع التي كانت تعمل قبل 2003 وذلك يرجع إلى الأسباب التالية:**

1- السلب والنهب التي شهدها العراق ابان سقوط النظام وتراجع الصناعة إلى مستويات متدنية خصوصاً انها كانت تعاني من قبل 2003 اذ ترجع اسهام الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي من 20% خلال الحرب العراقية الإيرانية عام 1980 إلى 17% عام 1989(قاعدة التشريعات العراقية) ثم حرب الخليج الثانية عام 1991 وما تبعها من حصار عطل معظم مفاصل الاقتصاد العراقي إذ بلغ اسهام الصناعة 2% من التاريخ المحلي العام 1997(رائد شهاب احمد جمعة العزاوي،(1980-1998)ص 1) وبذلك تكون الصناعة قد نالت الخراب الكثير قبل 2003 ثم لحقتها احداث سقوط محافظات من العراق تحت يد التنظيم الإرهابي الداعشي وتعطيل المعامل والمصانع المتواجدة في تلك الاراضي.

2- الامر رقم (8) لسلطة الاتلاف الخاص بالسماح بإخراج الحديد (الذي تبقى بعد عمليات السلب والنهب التي طالت منشآت الدولة) إلى خارج العراق باعتباره خردة.(رائد شهاب احمد جمعة العزاوي، (1980-1998) ص1)

3- الهجرة القسرية التي شهدها العراق منذ 2003 وما رافقها من احداث قتل وترهيب ،وكذلك الحرب الطائفية التي أحدثت إعادة في توزيع العقول بين محافظات العراق من جانب والهجرة إلى خارج العراق من جانب اخر وما تبعها من احداث داعش وقتل وترهيب المناطق التي سقطت تحت ذلك التنظيم وهجرة الأزديين والتركمان إذ بلغت خسائر العراق خلال تلك الفترة بما يقدر بـ 88 مليار دولاراً وتدمير اكثر من 56 الف منزلاً وتسجيل أسماء (11) الف مفقوداً.(بثينة حسيب سلمان،ص158-159)

4- انقطاع التيار الكهربائي واسهامه في شل عجلة الصناعة.

5- غياب التناغم بين أدوات السياسة الاقتصادية الكلية مما نتج عنه عدم تناسق في القرارات وغياب الخطط الإنتاجية الفعلية بما يلائم احتياجات المجتمع العراقي (زيد سالم، 10 يونيو 2022)

6- تراجع الاستثمار بسبب هجرة رؤوس الأموال العراقية واستثمارها في بلدان الجوار (مصر-والأردن وسوريا وتركيا) والتي وقد شجعها على ذلك رفع القيود على حركة رؤوس الأموال خارج القطر وفق امر لبول بريمر المذكور سابقا وكذلك الاوضاع السياسية التي شهدها العراق خلال تلك الفترة، وهو ما اعد متمم لهروب رؤوس الأموال والمستثمرين لما قبل 2003 بسبب الحصار وسياسات الحكومة السابقة، كذلك اثر سياسة البنك المركزي الانكماشية اذ رفعت سعر الفائدة إلى مستويات عالية

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

للأعوام 2006-2007 – 2008 حتى بلغت (23.50) عام 2007 على قناة الملجأ الأخير و(18%) فائدة الليلة (7) أيام سنة 2006 و22% الفائدة على الائتمان الاولي سنة 2007 وبذلك تجاوزت أسعار الفائدة على القروض اكثر من 25% والذي اعد سياسة متشددة سعياً منها لاجتذاب المعروض النقدي الداخلي والتخفيف من الطلب المحلي وجذب ورؤوس الأموال العراقية في الخارج. (البنك المركزي العراقي (2005-2010))

7- الطلب الكبير للسوق العراقي على البضائع والسلع والذي سمي الطلب المكبوت والناتج عن وجود طلب لم يلبى من السوق المحلي على السلع المعمرة والبضائع بسبب الحصار الذي شهده الاقتصاد العراقي خلال الفترة (1990-2003) فقد وصل حجم الطلب الكلي للاستيرادات إلى مستويات مرتفعة اذ سجلت استيرادات السلع الاستهلاكية 4 مليون ديناراً بما نسبة 31% عام 2023 هذا و ارتفعا إلى ما يفوق 2 ونص ترليون لعام 2006 مما نسبة 22,8% إلى حجم الاستيرادات في حين سجلت المواد الخام اوطأ قيمة 2,8 مليون دولاراً وبنسبة 21% عام 2003 اما السلع الرأسمالية فقد سجلت 46 مليون ديناراً عام 2007 نسبة.(وزارة التخطيط، 2004-2016)

**ثالثا- تراجع الإنتاج الزراعي والناتج عن :-**

1- انخفاض مستويات المياه السطحية بسبب سياسات بلدان الجوار إذ تراجعت حصة العراق المائية من المياه السطحية تقريباً 70% من الاستحقاقات المائية.(تراجع تاريخي مخزون العراق المائي جراء الجفاف شوهد 2023)

2- ارتفاع درجات الحرارة مما أسهم في تراجع مستويات الزراعة وطول موسم الصيف الذي أصبح يصل 9 شهوراً مقارنة بالشتاء والربيع والذي اخذ بالانحسار وهذا ادى الى ارتفاع درجات الحرارة في الصيف إلى 54° في الظل وهو ما يسبب جفاف المحاصيل وموتها.

3- هجرة الفلاحين بسبب نقص الخدمات المقدمة للأفراد في القرى والارياف من المدارس والجامعات ومياه الشرب والكهرباء كذلك البنى التحتية المطلوبة لإتمام العجلة الإنتاجية من السدات المائية والمبازل الاروائية والقنوات وتعبد الطرق وتوفير وسائل نقل حديثة ومبردة لنقل المنتجات قبل التلف وعدم توفر المخازن او المصانع التي تكمل العملية الإنتاجية كمصانع تعليب الفواكه و الطماطة.

4- توسع ظاهرة التصحر بسبب تظافر العوامل السابقة من ارتفاع درجات الحرارة وانخفاض مستويات الامطار وتراجع حصة العراق المائية وهو ما اسهم في تزايد ظاهرة الغبار، إذ بلغت نسب الأراضي المتصحره في العراق لغاية عام 2003 17% من الأراضي المروية والتي تمثل اعلى مستوى عن بلدان الجوار.(شوهد، العراق 2023)

5- تحويل الأراضي الزراعية إلى دور و مجمعات سكنية إذ شهد العراق ظاهرة والتي تعد خطوة معاكسة لما تسعى له معظم البلدان خلال القرن الأخير وهو توسيع رفعه الأراضي الزراعية والتي تشكل 32 دونم (تجريف للبساتين وهجرة إلى المدن) غير ان العراق قد خسر مساحات كبيرة جداً وتم تحويلها إلى أراضي سكنية ومجمعات سكنية فقد وصلت اعداد البساتين التي تم جرفها اكثر من 15

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

بستاناً في بغداد و20 في بابل و33 دونماً ي القادسية وعشرات منها في كربلاء و400 بستاناً في البصرة اما ديالى فهي الأكثر تضرر بواقع 480 بستان.(احمد عبد، 2023)

**رابعا- الخلافات السياسية**: وما أسهمت به من تفويت فرص لتطوير واقع الاقتصاد العراقي كذلك الخلافات مع الإقليم حول حصته من الموازنة وتحويله لواردات نفط الحكومة الى المركز.

**خامسا- مقابل كل تلك العوامل** التي أسهمت في انخفاض الناتج المحلي ارتفع الطلب المحلي وسبب ارتفاع مداخيل المواطنين بعد 2003 ، وهو ما اسهم في رفع معدل التضخم إلى 32.5% عام 2003، وزيادة الاستيرادات لسد النقص الحاصل في السلع والخدمات ماسهما في ولادة عجز كبير ي الميزان التجاري بلغ (4.291.39-) مليون ديناراً عراقي.(أ.م. جبار عبد جبيل،(2003-2015))

## المبحث الثاني/ واقع العلاقات العراقية التركية

من المبحث السابق نلاحظ ان وضع الميزان التجاري العراقي التركي منذ (2003-2020) كان لصالح تركيا فكل العوامل السابق أسهمت في رفع الاستيرادات بشكل كبير خصوصاً من الجارة تركيا بسبب تنوع البضائع التركية وعامل المباهاة لدى المواطن العراقي واقتصاده إلى بعض الوعي الخاص بالاقتصاد كمواجه سياسة الاغراق و دعم الإنتاج الوطني والذي شهد تراجعاً كبير جداً مقارنة بالاستهلاك الكبير وهذا ما يمكن ان يوضحه حالة العجز المستمر في الميزان التجاري العراقي مع بلدان الجوار منذ 2003-2015. وبذلك شهد العراق تحول اسواقه إلى سوق لتصريف البضائع الأجنبية خصوصاً دول الجوار (السعودية والاردنية والإيرانية والسورية، وكذلك تركيا والتي شكلت وارداتها نسبة لا يستهان بها ولنا ان نلاحظ ذلك من الجدول التالي:-

**جدول (2) قيم الاستيرادات العراقية من تركيا ونسبتها المئوية من مجموع القيم الاستيرادات الكلية من بلدان الجوار (مليون ديناراً)**

| السنوات | | | مجموع القيم |
|---|---|---|---|
| | الاستيرادات من تركيا | النسبة %من مجمل الاستيرادات | |
| 2003 | 12.9 | 33.2 | 38.9 |
| 2004 | 2645.9 | 61.4 | 4312.5 |
| 2005 | 11585105.1 | 96.14 | 12042934.6 |
| 2006 | 535958.0 | 24.7 | 2168386.8 |
| 2007 | 2869.8 | 2.6 | 113648.7 |
| 2008 | 10051.1 | 2.1 | 483938.2 |
| 2009 | 75538.7 | 8 | 942903.5 |
| 2010 | 78192.6 | 3.3 | 2406826.7 |
| 2011 | 140718.3 | 3.6 | 3862774.6 |
| 2012 | 163342.2 | 8.1 | 2010600.1 |
| 2013 | 190894.0 | 7.7 | 2471034.8 |
| 2014 | 136255.9 | 6.6 | 2072260.3 |
| 2015 | 9941335.6 | 73.4 | 13539662.4 |

**المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية، 2003-2015، ص 10.**

يتضح من الجدول السابق حجم الاستيرادات الكبير من تركيا والذي فاق في بعض السنوات 90% من مجموع استيرادات العراق الكلية من بلدان الجوار، كما نلاحظ الارتفاع الحاصل في حجم الاستيرادات من تركيا خصوصا خلال الثلاث سنوات الاولى، لغاية عام 2006 والتي شهدت تراجع استيرادات

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

العراق من تركيا لتشكل نسبة 24%من حجم الاستيرادات الكلية من دول الجوار الا ان الكمية ضلت كبيرة مقارنه بـ عام 2003 و2004 ،وبعدها اخذت النسبة بالتراجع حتى بلغت قرابة 4% عام 2011 لتعاود الارتفاع مجددا في عام 2015 بنسبة تقوق 73% ،ويمكن ارجاع سبب الارتفاع باستيرادات العراق وبذلك يتضح ان العلاقات التجارية بين العراق وتركيا خلال تلك الفترة جلها لصالح تركيا، ويمكن ارجاع بسبب توسع الاستيرادات من تركيا الى العراق مقارنة ببلدان الجوار خلال تلك الفترة إلى:

اولا- طول الحدود العراقية التركية والتي تعد الرابعة بعد ايران والسعودية بطول 377 من مجموع 3462 أي ما بنسبة 10.9 مقابل 5% الأردن والكويت(وزارة التخطيط، 2014-2015، ص2) وهو ما اعطى مجال اوسع للتجارة البريه.

**ثانيا- جودة البضاعة التركية والتي كانت المجتمع العراقي يفتقر لها قبل 2003.**

هذا كما يمكن ان نلاحظ من تتبع الهيكل السلعي للميزان التجاري ان السلع المستوردة من تركيا عبارة عن سلع استهلاكية وغذائية ومواد خام مقابل ذلك التراجع الكبير والواضح في تصدير السلع والمواد اليها والتي تكاد تكون مقتصرة على المواد الخام (النفط ومشتقاته)، ويمكن ملاحظة ذلك من الجدول رقم (3).

**جدول (3) الهيكل السلعي الصادرات العراقية الى تركيا خلال الفترة (2003-2015) مليون ديناراً**

| السنوات | السلع الغذائية والمشروبات المصدرة الى تركيا | المواد الخام المصدرة الى تركيا | السلع الاستهلاكية غير الغذائية المصدرة الى تركيا | السلع الرأسمالية المصدرة الى تركيا |
|---|---|---|---|---|
| 2003 | 0.30 | 1.3 | 0 | 0 |
| 2004 | 1.2 | 5.4 | 0 | 0 |
| 2005 | 5.6 | 89.3 | 0 | 0 |
| 2006 | 0.9 | 1.1 | 0 | 0 |
| 2007 | 3.2 | 28.7 | 0 | 0 |
| 2008 | 3.5 | 77.6 | 2.9 | 0 |
| 2009 | 1.5 | 36.6 | 0 | 0 |
| 2010 | 1.9 | 376.7 | 0 | 0 |
| 2011 | 3.3 | 53220.39 | 0 | 0 |
| 2012 | 2.2 | 73291.2 | 60.2 | 0 |
| 2013 | 1.9 | 15156.1 | 80.6 | 0 |
| 2014 | 4.7 | 20698.2 | 0 | 0 |
| 2015** | 0 | 0 | 0 | 0 |

***- الـ (0) تعني ان الصادرات لهذه السلع صفر او غير موجودة .**

****- البيانات غير متوفره ويمكن ارجاع عدم وجود البيانات الى الاوضاع السياسية التي رافقت دول تنظيم داعش الارهابي الى المحافظات العراقية والقتال ضدة.**

**المصدر: جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2014-2015،ص 10 نقلا عن أ.م. جبار عبد جبيل ،تحليل تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) في دول الجوار للمدة (2003-2015) دراسة في الجغرافية، جامعة بغداد، كلية التربية للعلوم الإنسانية،ص308.**

يتضح من الجدول السابق هيكلية الصادرات العراقية الى تركيا والتي اتسمت في الغالب بتفوق الصادرات للمواد الخام وتزايدها بوتيرة عالية خصوصا بعد عام 2010، باقل الانخفاض الحاد

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

والملحوظ في الصادرات الغذائية والتي كانت سنة 2005 افضلها حالا، بالمقابل نلاحظ افتقار الهيكل السلعي للصادرات العراقية باتجاه تركيا من المواد غير الغذائية والسلع الرأسمالية باستثناء2008 اذ بلغت صادرات العراق من السلع الغير غذائية قرابة 3% باستثناء تلك السنة لم يصدر الى تركيا سلع رأسمالية او استهلاكية غير غذائية، ويمكن ارجاع السبب في ذلك الى طبيعة السلع العراقية ذات الجودة الواطئة فيما يخص السلع الاستهلاكية الغير غذائية، اما فيما يخص السلع الرأسمالية فالعراق يفتقر الى انتاج تلك السلع اضافة الى تظافر الاسباب التي تسببت في تراجع التصنيع في العراق بعد 2003 والتي تم ذكرها في المبحث الاول، وهذا ما يفسر تزايد العجز الحاصل في الميزان التجاري بين العراق وتركيا، وبالرغم من عمق العلاقة التجارية تلك الا اننا نلاحظ ان العلاقة السياسية والاقتصادية بين العراق وتركيا تعاني من العديد من العقبات يمكن ابرازها بـ:

اولا- استحواذ تركيا على حصة العراق المائية من الأنهار المتشاطيء معها العراق وهما نهر دجلة والفرات إذ تراجعت حصته من(30 . 377) ملياراً م3 قبل انشاء المشاريع التركية إلى(8 . 45) ملياراً م3 لنهر الفرات ومن(19 . 49) إلى (9 . 16) لنهر دجلة، ناهيك عن تردي نوعية المياه القادمة منهما خصوصاً الفرات بسبب الاملاح والاسمدة المستخدمة في الزراعة (وزارة الموارد المائية، بدون تاريخ) وهذا ما شكل خطر خصوصاً إذ ما علمان ان هذين النهرين يشكلان 55% من العرض المائي الكلي للعراق (بثينة حسيب،ص44) وهذا ما يعتبر استغلال لحقوق العراق المائية خصوصاً ان نسبة طول النهرين في العراق 54% بينما 17% فقط لتركيا 2 . 0 سوريا و 8 . 28 لإيران. (وزارة الموارد المائية،بدون تاريخ). وهو ما شكل عامل مهم في تراجع الإنتاج المحلي من المحاصيل الزراعية بل وصل الحال إلى تراجع مستوى الاحتياطي المائي للعراق بعد ان نفاذ خزان الحبانية وخروجه من الخدمة(بعد جفاف الحبانيه،23-2023/7) وتوجه الحكومة إلى استغلال خزان الثرثار لصيف 2023 لمواجهة ازمة شحة مياه الشرب بسبب ارتفاع درجات الحرارة التي تجاوزت (52)° وانخفاض تساقط المياه خلال السنوات الأخيرة إلى (988) ملم في افضل مستويات في حلبجة بعد ان كانت 1500 بينما بلغت في المثنى 92 ملم فقط.(معدل تساقط الامطار السنوية في العراق)

ثانيا- التجاوزات العسكرية من قبل تركيا على الأراضي العراقية في كردستان تحت ذريعة حزب العمال إذ لا تكاد تخلو سنة من هذه التجاوزات منذ 2003 حتى الان وصلت إلى قصف السياح العراقيين وقتل العديد منهم في صيف 2022 والتي خلفت 9 قتلى و23 جريح، (معدل تساقط الامطار السنوية في العراق) وهو ما شكل تهديد للسياحة في إقليم كردستان والتي تعد من مصادر تمويل الخزانة فيها، وتأثيرها على التعايش السلمي الداخلي بين الشعب الكردي والعرب في الوسط والجنوب والتي شهدت تحسن خلال السنوات الأخيرة اذ اثر سلباً على اقبال العرب على السياحة في الاقليم.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

ثالثا- أطماع الحكومة التركية في الاراضي العراقية خصوصاً الموصل وكركوك وهو ما جاء من خلال تصريحات وزير الخارجية التركي والتي اكدت ان اتفاقية لوزان(*) تضمن عودة الموصل للحكومة التركية (الدولة العثمانية سابقاً)، بعد 100 عام أي بحلول 2023 إذ طالب اوردغان عام 2016 بتعديل الاتفاقية التي وضعت في العشرينيات من القرن المنصرم والتي بموجبها انسحبت من كركوك والموصل وصرح في خطابه "مدينتنا كركوك والموصل كانتا تابعتين لنا يجب فهم ان كركوك كانت لنا وان الموصل كانت لنا". (تركيا تتوغل في دهوك،2020). بالرغم من العلاقات التجارية بين العراق وتركيا غير ان سياسة تركيا تعمد إلى خلق توتر بين الحين والأخر، لذا لابد للعراق من اعتماد رد يغير نظرت وقرارات تركيا تجاه العراق ومن تلك الخيارات المطروحة هي:-

اولا- الرد العسكري خصوصاً مع تزايد الهجمات التركية على شمال العراق والاطماع التركية في الأراضي العراقية.

ثانيا- الرد الدبلوماسي والذي سوف يأخذ اتجاهين.

1- التحاور الدبلوماسي المباشر عبر وزارة الخارجية.

2- التحاور عبر المنظمات العالمية كالأمم المتحدة خصوصاً فيما يتعلق بالهجمات باعتبارها تمثل انتهاكاً لحق الجار وكذلك قضية المياه والتي بعد 60 عاماً من المشاريع قد وصلت إلى مرحلة خطرة كونها خرقت كل الاتفاقيات الخاصة حول قسمة المياه بين الدول المتشاطيئه(*).

وقبل بيان الخيار الثالث لابد من توضيح إمكانية تطبيق الخيارين السابقين وجدوى احداثهما، نلاحظ ان الخيار العسكري هو الخيار الأكثر استبعاداً كون العراق عاش اكثر 50 سنة ضمن حروب خلفت اثاراً خطرة جداً على الصعيد الاقتصادي و البشري واسهمت بجعل العراق يعيش سنوات عديدة ضمن عزلة دولية، وهذا ما يجعل هذا الخيار بعيد التحقيق اما الاحتمال الثاني وتدخل الأمم المتحدة بعد فشل التدخل الدبلوماسي عبر وزارة الخارجية فهو الخيار الأنسب، لكن المشكلة أن الحكومة التركية ساعية في الانتهاكات دون رادع امي او اكتراث بنتائج تلك الانتهاكات من جانب ومن جانب آخر فأن العراق وللأسف يعاني من اتكال كبير في الاستيرادات عليها وهو ما يضع الخيار الثالث ممكن أكثر فلابد للعراق من تحسين واقعه الاقتصادي بما يجعل له إمكانية اقتصادية وقدرة على مواجهة التحديات التركية أو حتى مقاطعة منتجاتها إذ ما تطلب الأمر وهو ما يعني تحسين واقع الميزان التجاري العراقي التركي وهذا ما سوف يحقق حزمة من الأهداف التي ينشدها العراق جلها تصب في الصالح العراقي منها:

اولا- ضمان تقلل استنزاف العملة الصعبة عبر الاستيرادات.

(*) راجع :- بروتوكول تنظيم مياه دجلة والفرات والخاص بمعاهدة حسن العلاقة وحسن الجوارين العراق وتركيا لعام 1946.
قواعد هلسنكي الخاصة باستخدامات مياه الأنهار الدولية.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

ثانيا- خلق أمن غذائي يبعد العراق عن أي أزمات عالمية كما حدث في تغيرات الأسعار جراء الحرب الروسية الأوكرانية.
ثالثا- تحسين موقع العراق السياسي في المنطقة فكما يعلم الكل أن المكانة الاقتصادية لها أثر في تدعيم المكانة السياسية.
رابعا- رفع معدل تشغيل العاطلين عن العمل.
خامسا- رفع ثقة الشعب بالحكومات العراقية وهو يعني تعزيز الاستقرار السياسي.
سادسا- تقليل اعتماد العراق على النفط.

**المبحث الثالث: اصلاح الميزان التجاري العراقي التركي**

ان اصلاح الميزان التجاري في اي بلد يحتاج حزمة من الاجراءات الاصلاحية الهادفة الى تنشيط عجلة التنمية الاقتصادية وهو ما سوف يتم ايضاحه.

**المطلب الاول/ سبل اصلاح واقع الميزان التجاري العراقي التركي**

يتم اصلاح الميزان التجاري عبر مجموعة من خطوات يمكن تخليصها بالتالي:-
اولا- وضح خطة استراتيجية طويلة المدى تشمل تشغيل كامل لكل مفاصل الاقتصاد الوطني، تقسيم هذه الخطة إلى خطط متوسطة وخطط قصيرة توزع على الوزارات والمؤسسات وهو ما سوف يضمن تناسق بين الخطط المعمول بها في تلك الوزارات وعدم وجود تضارب في الخطط والقرارات د احمد عمر الراوي،2013، ص160-ص161. (د احمد عمر الراوي،2013، ص160-ص161).
ثانيا- السعي إلى احداث تغير في الواقع المائي عبر تدخلات عالمية، وإذ ما استحال ذلك فسوف يكون العراق مجبر على احداث تطور في تنظيم المياه السطحية من خلال: (خليل ابراهيم الناصري 1990)
1- تبطين الأنهار لمنع تسريب المياه.
2- تغليف الأنهار لتقليل التبخر وتضليلها بأشجار معمرة وطويلة.
3- انشاء سداة ترابية وكونكريتية.
4- السعي لأنشاء سدود في الوسط والجنوب تقوم على تقنيات علمية تضمن اقامتها على الأرض الترابية بصنع دعامات كونكريتية بدل الحاضنات الجبيلة.
5- رفع الوعي لدى المواطنين حول استهلاك الماء وذلك يكون بـ
ا- إعطاء تراخيص للقطاع الخاص لغرض انشاء محطات لغسل السيارات وهو المعمول به في معظم دول العالم لتقليل هدر المياه.
ب- على أمانة بغداد السعي لتبني خطة لتقليل المياه المهدورة لسقي الحدائق وذلك بأن تمد انابيب السقي للمنازل أو ان يتم سيقانها من خلال حاويات المياه بشكل دوري.
ت- لابد من اعتماد الدولة سياسات توجيهية لتغير ثقافة المجتمع حول هدر الموارد الطبيعية بشكل عام واهمية المياه عبر مواقع التواصل الاجتماعي والقنوات المسموعة والمرئية ، وإدخال تلك المفاهيم ضمن مناهج التربية والتعليم.
ثالثا- تغيير واقع العراق الزراعي وذلك من خلال (د احمد عمر الراوي ،ص200-ص203)

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

1- استصلاح الأراضي الزراعية وتشجيع زراعتها سواء كانت مملوكة للدولة من خلال عدت اجراءات مثلا انشاء عقود استثمار مع الخريجين الجدد من الحاصلين على شهادة الهندسة الزراعية من القوى الشابة، وهو ما سوف يضمن توسيع الرقعة الزراعية وزيادة الانتاج الزراعي وتقليل الاستيراد من جانب وتقليل البطالة من جانب اخر ،كذلك الحال مع الفلاحين في الأراضي الزراعية ضمن عقود استصلاح تحدد المدة الزمنية وتحدد نوع المحاصيل المزروعة ونوع السقي الذي لابد ان يكون مقتصد للمياه كالري بالرش أو الانابيب.

2- إيقاف تحويل جنس الأراضي الزراعية إلى سكنية وإعادة تنظيم توزيع الأراضي الزراعية في المدن بما يضمن انشار التشجير في المدن لتقليل اثار التلوث من عوادم السيارات والمعامل.

4-إيقاف نزوح الفلاحين من الوسط والجنوب إلى العاصمة بغداد والمحافظات الأخرى وحثهم على البقاء في مدنهم والعمل فيها، وذلك يكون من خلال:-

ا- تحسين مستوى الخدمات اجتماعية المقدمة للمواطنين الساكنين في الأراضي الزراعية كأنشاء الجامعات والمدارس والمحلات التجارية المصارف... الخ.

ب- خلق فرص عمل للمواطنين العاطلين عن العمل في تلك المحافظات وذلك عبر توسيع الزراعة كما أسلفنا وتوسيع الخدمات المقدمة للمواطنين بما يضمن خلق فرص تشغيل.

ت- رفع مستوى التعليم ومحو الامية من تلك المناطق لضمان استقبال مخرجات التعليم بما يوافق عملية التنمية ونجاح الخدمات التعليمية المقدمة لهم.

ث- مد جسور التطور العمراني بما يخدم التنمية الاقتصادية من خلال توسيع البنى التحتية وأنشاء الجسور وتعبيد الطرق وانشاء المخازن لخزن الحبوب والمخازن المبردة لحفظ الفواكه والخضروات ومعامل تعليبها.

ج- التأكيد على أنشاء الصناعات التكاملية عبر تشييد معامل التصنيع وتعبئة وتغليف وخزن قرب الأراضي الزراعية، كذلك المجمعات السكنية قرب الأراضي الزراعية وذلك لتقلل كلفة النقل، وهو ما يضمن خفض كلفة المعيشة لهم، كما يقلل فرص هدر وتلف السلع الزراعية بسبب تأخير وسوء النقل، كما يضمن ذلك تقليل كلفة الإنتاج بسبب استقطاع أجور نقل المنتجات الزراعية المرتفعة.

رابعا- تفعيل دور السياسة الكمركية بما يخدم حركة التنمية وحماية الصناعات المهمة بالخصوص المحاصيل الزراعية (مع ضرورة التأكيد على متابعة الأسعار من قبل الحكومة بما يمنع تحميل التكاليف بشكل مضاعف على الأسعار) وذلك يتم من خلال (سمير عبد شمران ،ص66)

1- فرض تعرفة على الاستيرادات ومنح استيراد بعض السلع بعد ان يتم توسعة صناعتها والسلع الزراعية بعد زراعتها وليس قبل ذلك، مما يجعل السلعة والمحاصيل المحلية المعروضة في متناول يد المواطن حين تطبيق التعرفة ومنع الاستيراد.

2- ضبط الحدود ومتابعة المنافذ الكمركية بما لضمان تقليل التهريب.

3- لابد من تحرك الحكومة نحو عقد وابرام اتفاقيات ومعاهدات تجارية أو حتى تفعيل الاتفاقيات المبرمة في ظل النظام السابق.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

خامسا- توسيع الانتاج الصناعي وذلك من خلال فتح المصانع والمعامل المغلقة وهذا يتم عبر عدة طريق فسح المجال للاستثمار الخاص المحلي ام عن طريق الاكتاب وتحويلها إلى اسهم وهو ما سوف يضمن تقليل القوة الشرائية لدى المواطنين من جانب ، وتوسيع الادخار وتوسيع الاستثمار من جانب اخر، كما سوف يضمن تشغيل القوى العمالة ويمكن ان نلاحظ الاثر من خلال التسلسلية التالية: (سنان الشبيبي، ص50)

فتح المعامل والمصانع ← رفع التشغيل ← رفع الادخار ← رفع دخول
رفع استثمار

رفع الاستثمار ← زيادة الإنتاج ← تقليل الاستيرادات ← تقليل خروج العملة الصعبة لعملة
رفع الاستثمار ← زيادة التشغيل ← زيادة في الدخول ← زيادة في الادخار

**المطلب الثاني: معوقات إصلاح الميزان التجاري**

ان اصلاح الميزان التجاري رغم أهميته الكبيرة غير أنه يواجه جملة من العقبات لابد من تذليلها قبل البدء بأي عملية اصلاح يمكن ان تدرج أهم هذه العقبات:

**اولا- الفساد المالي والإداري والذي يسبب تلكؤ العملية التنموية بسبب:**

1- ضياع إيرادات الدولة.
2- قتل روح الأبداع لدى العاملين بشكل خاص والمواطنين بشكل عام.
3- يؤثر سلباً على الاستثمار كونه يسهم في استغلال ضعاف النفوس الذين في مواقع متقدمة من الإدارات للمستثمرين للحصول على موافقات وتراخيص العمل والقروض...الخ.
4- يؤثر سلباً على إنجاح الدولة في تفعيل وتشغيل بعض الصناعات والسلع الزراعية.

**ثانيا- ارتفاع معدلات الادخار السلبي [الاكتناز]** لدى المواطنين والتي تطلبت سياسة نقدية تسمح برفع معدلات الفائدة على الادخار والحوالات مما اثر على أسعار الفائدة للقروض الممنوحة للمستثمرين العاملين في الزراعة والصناعة خصوصاً السلع الأساسية.

**ثالثا- عدم صلاحية البيئة** الاستثمارية والتي تضم قانون الاستثمار إضافة إلى الوضع الأمني الفساد المالي والاداري و العقبات الروتينية أمام استحصال الموافقات الخاصة بعمل المستثمرين سواء الأمنية ام الادارية ام النقدية ام التجارية .

**رابعا- اختلاف الطبقي** في المجتمع العراقي والتي أسهمت في توجه الطلب نحو السلع الكمالية الغير ضرورية كالسيارات والهواتف المحمولة والقصور الفارهة.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

**خامسا- موسمية الطلب** المحلي فالطلب على السلع يتوزع بين طلب على السلع الدراسية ابان شهر أيلول والطلب على السلع الزراعية خلال شهر رمضان وشهري محرم وصفر إضافة إلى لملابس خلال عيد الأضحى والفطر وهو ما يؤثر على العرض ولابد من مراعاته في رسم السياسة الاقتصادية.

**سادسا- بؤر الإرهاب** في المناطق المتوترة سابقاً والتي في الغالب هي أراضي زراعية أو مناطق صناعية كالموصل وحزام بغداد.

**سابعا- الخلافات بين الإقليم والمركز** والتي يكاد لا يخلو أي سنة منها خصوصاً عند المصادقة على الموازنة.

## الاستنتاجات و التوصيات

**الاستنتاجات:** خلص البحث إلى ما يأتي:

1. ان الميزان التجاري العراقي يعاني من عجز يكون لصالح الحكومة التركية.
2. هناك العديد من التهديدات التي تواجه العراق من الجانب التركي.
3. اتضح من خلال البحث ان اصلاح الميزان التجاري ملحه ومهمة للغاية في الوقت الحاضر.
4. يشكو الاقتصاد العراقي من مجموعة من المعوقات التي تعارض الإصلاح.
5. الخيار الاقتصادي هو الخيار الاكثر ملائمه والذي يمكن للحكومة العراقية اتخاذه اتجاه تركيا كرد على التدخلات التركيا في الشأن العراقي.

**توصيات:** وبناءً على الاستنتاجات خلص البحث إلى وضع مجموعة من التوصيات:

1. ابرام اتفاقيات تجارية مع بلدان الجوار بما يخدم مصالح الأطراف المتبادلة أو حتى الرجوع نحو الاتفاقيات المبرمة من قبل النظام السابق.
2. ضرورة الإسراع بوضع خطة شاملة لجمع القطاعات الاقتصادية تضمن الاستقلال لموارد الدولة البشرية والمادية وتقليل الاتكال على النفط.
3. اعتماد سياسة نقدية تهدف إلى توسع الادخار وتقليل الانفاق مما يقلل من مستويات الطلب العام.
4. معالجة الفساد المالي والإداري وتفعيل دور القضاء بما يساهم في إنجاح خطط الدولة نحو التنمية.

5- الحركة الواسعة نحو اخذ قطاعي الصناعي والزراعي دورهما في التنمية الاقتصادية من جانب وتحسين العجز في الميزان من جانب اخر.

## المصادر: References

### الرسائل و الاطاريح

1- احمد عمر الراوي ،مشكلات المياه في العراق في ظل السياسة المائية التركية وتأثيرها في الامن الغذائي، اطروحة دكتوراه، الجامعة المستنصرية، كلية الادارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد،1999

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

2- بثينة حسيب سلمان، سياسات التجارة الخارجية للعراق بعد 2003 وافاقها المستقبلية في ضوء تجارب مختارة – كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، اطروحة دكتوراة،2016.
3- بثينة حسيب، الامن المائي وتأثيره في التنمية الزراعية في العراق، رسالة ماجستير، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، رسالة ماجستير/2006.
4- رائد شهاب احمد جمعة العزاوي، دوار السياسة المالية في تكوين رأس المال الثابت في العراق خلال المدة (1980-1998) أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، أطروحة دكتوراه.

**البحوث المنشورة**

1- أ.م. جبار عبد جبيل ،تحليل تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) في دول الجوار للمدة (2003-2015) دراسة في الجغرافية، جامعة بغداد، كلية التربية للعلوم الإنسانية.

**بحوث غير منشورة**

1- فرح فيصل شنيشل، اثر الانفاق الحكومي على معدل النمو الاقتصادي في العراق للمدة (2004-2020)، وزارة التخطيط ،بحث غير منشور.

**بيانات غير منشوره**

1- وزارة الموارد المائية، مصادر غير منشورة، بدون تاريخ.
2- وزارة الموارد المائية، بيانات غير منشورة، بدون تاريخ.

**تقارير**

1- جمهوريه العراق، وزارة التخطيط ،الجهاز المركزي للإحصاء والتخطيط، المجموع الاحصائية للسنوات (2003-2016).
2- جمهوريه العراق البنك المركزي العراقي - المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، النشرات السنوية (2005-2010).
3- جمهوريه العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، إحصاءات القطاع التجاري للسنوات 2004-2016.
4- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السنوية، 2014-2015.
5- جمهورية العراق، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعات الإحصائية السنوية، 2003-2015.

**الكتب**

1- خليل ابراهيم الناصري، التطورات المعاصرة في العلاقات العربية التركية، مطبعة الراية، بغداد 1990.
2- د احمد عمر الراوي، دراسات في الاقتصاد العراقي بعد عام 2003 الواقع والتحديات، الطبعة الاولى، بغداد 2013.

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

3- وجدي محمود حسين، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار الجامعات المصرية، الاسكندرية، بلا تاريخ.
4- سنان الشبيبي، ملامح السياسة النقدية في العراق، صندوق النقد العربي،2007

**الانترنيت**

1- وكبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/%
2- وكبيديا https://ar.wikipedia.org/wiki/%
3- مجموعة اكويتي (2019/3/1)، "تأثير الميزان التجاري في النمو الاقتصادي للدولة "، اكويتي. كوم، اطّلع عليه بتاريخ2023/7/26. https://mawdoo3.com/%
4- حسين العتوم، ما هي مكونات الميزان التجاري وكيفية حسابه، عربي كوم، 2021/9/29، اطلع عليه بتاريخ 2023/7/24.https://mawdoo3.com/%D8%
5- فرح قنديل، تعريف الميزان التجاري، 20 أكتوبر/2020، شوهد في 2023/7/25.
https://mawdoo3.com
6- سياسة تحرير التجارة، القوانين والتشريعات العراقية، دور العراق.
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%
7- عاش العراق الجديد، الوثائق الرسمية لسلطة الائتلاف المؤقتة، الأوامر القانونية (26)، بتاريخ 2003/8/24. https://govinfo.library.unt.edu/cpa-iraq/arabic/index.htm
8- قاعدة التشريعات العراقية. http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/law/20706.html
9- ثمان سنوات على سقوط الموصل: لا محاسبة ولا اعمار، بغداد، زيد سالم، 10 يونيو 2022، شوهد في 2023/7/25.https://www.alaraby.co.uk/politics
10- تراجع تاريخي مخزون العراق المائي جراء الجفاف.. ماذا عن مياه الشرب؟ 15/3/2023شوهد بتاريخ 2023/7/25. https://www.aljazeera.net/politics/%
11- نسبة (71%) التصحر تبلغ ملايين الدونمات من أراضي العراق 2023/6/17 شوهد في 2023/7/25. https://www.basnews.com/ar/babat/811951
12- تجريف للبساتين وهجرة إلى المدن.. هل يشهد العراق نهاية حقبته الزراعية؟
https://www.google.com/search?q
13- بساتين العراق .. جرائم تجري بلا محاسبة قانونية، بغداد، احمد عبد في 4- مايو، 2023 ثم شوهد في 2023/7/25. https://www.alaraby.co.uk/society
14- بعد جفاف الحبانيه. الموارد المائية تستخدم خزين بحيرة الثرثار لمواجهة شح المياه، 23-2023/7. https://takadum-news.com/archives/
15- معدل تساقط الامطار السنوية في العراق. https://alexandriarain.com
16- تداعيات مصيف المنتج.. هل توجد اتفاقية امنية تتيح لتركيا التدخل عسكرياً في العراق؟ احمد الدباغ، 2022/7/24، شوهد في 2023/7/25.
https://www.aljazeera.net/politics/2022/7/24

Arcif = 0.1538 تاريخ قبول النشر/2023/8/27
Iraq Journal For Economic Sciences / ISSN:1812-8742 / ISSN ONLIN:2791-092X
https://doi.org/10.31272/IJES2023.79.3

17- تركيا تتوغل في دهوك وتتحدث على اتفاقية لوزان وتحذيرات من استيلائها على الموصل، 27-6-2020، شوهد في 2023/7/25.
https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=107209
18- بروتكول تنظيم مياه دجلة والفرات والخاص بمعاهدة حسن العلاقة وحسن الجوارين العراق وتركيا لعام 1946.
19- قواعد هلسنكي الخاصة باستخدامات مياه الأنهار الدولية.